مهماتنا في الثورة:

على ضوء ذلك، يجب التعبير عن العمال والفلاحين الفقراء وكل المفقرين، وهو الأمر الذي يعني تطوير الانتفاضة للوصول إلى تحقيق الشعار الذي طرحته، أي شعار الشعب يريد إسقاط النظام، فلا إمكانية لاستمرارية نظام خرج الشعب من أجل تغييره، ولا إمكانية لقوى جذرية أن تطرح ما هو دون سقف المطالب الشعبية، هذا الأمر يفرض التفكير في كل السبل التي تسمح بتطوير الانتفاضة، بتنظيم آليات نشاطها، وبتحديد الشعارات التي تعبّر عن مطالب الطبقات الشعبية حقيقة، وكذلك بالأهداف التي تطرحها.

لم تخرج الطبقات الشعبية من أجل إصلاح أو تحسين وضع فقط بل خرجت من أجل مطالب أجبرتها على أن تكسر حالة الخوف من السلطة، ودفعتها إلى ميدان الصراع من أجل تحقيقها، ولم تعرّض ذاتها للموت إلا لأنها توصلت إلى أن ما من حل سوى في إسقاط السلطة، وتحقيق التغيير الذي يؤدي إلى أن تحقق مطالبها، وعلينا أن نعمل معها على ذلك، علينا أن نبلور مطالبها، وأن نسهم في تفعيل حراكها، وأن ندفعها إلى الأمام لكي تصل إلى الانتصار.

وفي كل الأحوال لن تتوقف الثورة قبل أن تحقق الحل الذي يتضمن مطالب هذه الطبقات، حتى وإنْ كان التغيير سيتحقق على مراحل وصولاً إلى أن تفرض مطالبها، لكن لا بد الآن من العمل على تفعيل الحراك الثوري ومأسسته وتحديد المطالب الأساسية التي يمكن أن تُفرض، فالسلطة ستعجز عن وقف الانتفاضة، لكن ضعف القوى الثورية سوف يفتح المجال لمحاولة تهدف إلى تحقيق تغيير شكلي في بنية السلطة دون لمس سيطرة الرأسمالية المافياوية، أو بتقليم أظافرها لمصلحة رأسمالية أخرى.

وهي المحاولة التي تقوم على رفض مطالب الطبقات الشعبية بتغيير النمط الاقتصادي، وإن كان يمكن أن تحقق مطلباً ديمقراطياً إلى هذا الحد أو ذاك.

ولهذا لا بد من أن تحدد قوى الانتفاضة البرنامج الذي يطرح مطالبها كلها لكي يكون الحد الواضح لكل من يريد اللعب على أكتافها، ولقد أشرنا للتو إلى المطالب الأساسية التي هي الحد الأدنى الآن، والتي دون حلها لن يكون ممكناً وقف الانتفاضة، حتى وإنْ توقفت مؤقتاً بعد تغيير النظام، فهي المطالب التي تحقق استقراراً فعلياً من خلال إعادة صياغة العلاقة بين الطبقات لمصلحة الطبقات الشعبية، وترسي بنية اقتصادية منتجة ودولة مدنية حقيقة.

وإذا كانت هناك قوى متعددة طبقياً تسهم في الثورة، بعضها عمالي وبعضها فلاحي وبعضها يمثل الفئات الوسطى، بعضها يساري وبعضها ليبرالي، فإن الأساس الآن هو تحقيق المطلب العام الذي يوحدها جميعاً، لكن ذلك لا يعني التركيز على شكل السلطة كما يرغب الليبراليون فقط، بل يعني أيضاً فهم أن الطبقات الشعبية التي هي الفاعل الأساس في الثورة لديها مطالب لا بد من أن تتحقق، وما طرحناه يعبّر عن ذلك حصراً، لأننا لا نرى بأن موعد الثورة الاشتراكية قد حان، بل نرى بأن تحقيق المطالب الشعبية الآن هو الذي سيفتح الأفق للوصول إلى الاشتراكية بقوة ونشاط العمال والفلاحين الفقراء وكل المفقرين الذين هم قوة الثورة الراهنة.

مهمتنا الآن تتمثل في الفعل في الثورة من أجل دفعها إلى الأمام، وهذا هو هدف الائتلاف اليساري، الذي يجب أن يضم كل الماركسيين المنخرطين في الثورة، من أجل الثورة، ومن أجل المستقبل الذي لن يكون مزدهراً دون فعل هؤلاء.

المطلوب هو نظام ديمقراطي يعبّر عن مصالح الطبقات الشعبية بالتحديد.

فالصراع طبقي بامتياز ولن يتوقف عند تغيير شكل سلطوي بآخر مهما كانت "ديمقراطيته"، لأنها دون تغيير النمط الاقتصادي لن تكون حقيقية بل ستخدم مافيا جديدة، وبالتالي لن تؤسس لدولة ديمقراطية بالفعل.

والمطلوب هو دورنا من أجل تفعيل الصراع وتطوير الثورة لكي تشمل كل الطبقات الشعبية، ولكي يصبح شعار إسقاط النظام ذا معنى واضح، هو المعنى الذي تحفره قوة الجرأة والبسالة لدى شباب الطبقات الشعبية، والذي رسمه دم الشهداء الذين سقطوا من أجل الخبز والحرية، من أجل دولة مدنية توفّر حياة فعلية للطبقات الشعبية.

هذه هي مهماتنا في الثورة الآن.

اليساري
الشعب يريد إسقاط النظام
العدد 15 - تاريخ 15/11/2012

اليساري في الثورة

بعد كل هذه الأشهر ما هي أهداف الثورة؟

ما هو واضح في الثورة هو أن هدفها هو "إسقاط النظام". فالشعب لم يعد يحتمل الوضع القائم، وبات في حاجة لا شك فيها إلى التخلص من السلطة، لكن لماذا تريد الطبقات الشعبية إسقاط النظام؟ وبالتالي ماذا تريد؟

الغموض يطال هذه المسألة، حيث أن جل التركيز في الخطاب السياسي ينحصر في إسقاط النظام، أو في طرح شعار "الحرية والكرامة". وكما قلنا إن المبتدأ لكل الأمور هو إسقاط النظام، وأن الحرية والكرامة هي من القيم الكبيرة التي تحتاجها سورية، لهذا لا بد من تحديد الأسباب التي دفعت الطبقات الشعبية للثورة، ففيها يكمن الأساس في تحديد مطالبها، وبالتالي هدفها من إسقاط النظام، حتى وإن لم تستطع بلورة ذلك في برنامج، لأنها ليست هي من يبلور ذلك بل المعبّرين عنها، ولكن، ليس من الممكن أن تثور هذه الطبقات دون أن تحسّ بحاجاتها هي بالذات، وتعرف ما ينقصها، أو ما تريده، فالذي لا يجد عملاً يريد عملاً، والذي يعمل ولا يستطيع العيش يريد أجراً إضافياً، وهناك من يريد التعليم والعلاج، والخدمات، وهناك الفلاحون الذي لم يعودوا قادرين على زراعة أراضيهم، وهناك من يريد أن يتمكن من الاحتجاج على المشكلات التي تواجهه، وأن يتقي شرّ أجهزة السلطة، والمقدرة على رفض ممارساتها ضده، ومسائل كثيرة أخرى يتلمسها المواطن كل لحظة، سواء تعلق الأمر في معيشته أو في تعامل السلطة معه.

هذه المسائل "البسيطة" (أو الهامشية كما يعتقد البعض) هي في أساس تمرّد الطبقات الشعبية، رغم أنها تعني تغيير كلية البنية الاقتصادية السياسية، وتفرض إسقاط الطبقة المسيطرة وليس تغيير أفراد فيها أو تغيير شكل السلطة فقط، حيث ليس من الممكن حلها إلا من خلال إيجاد فرص عمل وفائض قيمة يسمحان بتشغيل العاطلين عن العمل وزيادة أجور العمال وكل الذين يعملون، وبالتالي تشغيل مجمل الاقتصاد، وفي سياق ذلك لا بد من تغيير الشكل السياسي من أجل تأسيس دولة علمانية ديمقراطية.

ولا بد من أن يكون واضحاً أن كل ديمقراطية هي غير ممكنة ما دامت الطبقات الشعبية في وضعها المزري القائم، لأن هذه الطبقات تمردت ولن تعود إلى "الهدوء" دون أن تحقق مطالبها، وهو الأمر الذي يجعل الثورة ليست أحادية الاتجاه، ولا يجب أن تحقق مصالح فئة معينة، بل هي ثورة شعب من أجل تحقيق التغيير العميق في الاقتصاد والسياسة.

إذن، نريد إسقاط النظام من أجل تغيير النمط الاقتصادي والبنية السياسية، وموضعة سورية في العالم، وهو ما سيدخل سورية في مقاومة الرأسمالية وكل امتداداتها؛ هذه من حصائل الثورة.

الثورة والاقتصاد

انبثقت الثورة لأن الناس لم تعد قادرة على العيش، فقد نهبت مقدراتها بسبب السياسات الليبرالية الجديدة المطبقة بعد أن دمرت السلطة القطاع العام، وها هي الورش البحثية الاقتصادية تعقد في الدوحة برعاية تلك الدول والائتلاف الوطني، وتعد السوريين بنفس السياسات، عبر القول باقتصاد السوق الحر، وهو ما سيعني نهباً جديداً، فإذا كانت الثورة لهذا السبب بالذات، فإننا نعد كافة من يدعون لذلك الاقتصاد، بتجدد الثورة ضدهم في المستقبل، الثورة ستسقط النظام، والشعب المفقر الذي ضحى بكل شيء سيفرض مطالبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعبر خبراته الوطنية، ودون تدخل أو فرض شروط لصالح الشركات الخارجية تحت شعارات براقة كـ"إعادة الاعمار".

الثورة تتقدم لكنها تحتاج إلى القيادة الفعلية

حجم الانتصارات التي تحرز في الريف الدمشقي على قوات النظام ونوعيتُها، باتت تشكل هاجساً يقض مضجع أهل السلطة والحكم، خصوصاً مع خشيتهم الكبيرة بأن يتقدم الريف نحو العاصمة، فهو يحاصرها الآن ويزداد حصاره إحكاما وقوة وثقة، بالتزامن مع دخول الجيش الحر حلب وإمكانية إخراجها عن سيطرة النظام وتحريرها نهائياً من قبضته، وتصاعد الثورة في إدلب وبقية المدن السورية، لذلك يتكثف القصف والدمار المستمر منذ ثلاثة أشهر للريف الدمشقي، في محاولة لتطويق المدينة وفصل الريف عنها، ولكنه لم يستطع ذلك، بل إن أحياء قريبة من قلب دمشق أصبحت مناطق شبه محررة كالتضامن والحجر الأسود وغيرهما؛ وها هي داريا والمعضمية تخوض معركة مستمرة ومواجهة مستمرة لجيش النظام.

لا يريد النظام لسيناريو مدينة حلب أن يتكرر في مدينة دمشق، فهو يدرك بأن خسارة دمشق هي مرادف لسقوطه، من أجل ذلك فرض طوقاً محكماً على العاصمة، ونشر عدداً كبير جداً من الحواجز الأمنية في داخلها، تقطعُ أوصالَها، وتشل حركة السير بشكل مقصود لكي يخفف من احتمالية تعرض المؤسسات الحساسة فيها لضربات الجيش الحر، كما يزيد بشكل غير مسبوق من القصف الجوي والبري على الريف الدمشقي، ويزداد القصف جنوناً كلما فقد النظام هيمنته على بعض أحياء دمشق(التضامن، يلدا، الحجر الأسود، القدم، القابون...)، فيدوي صوت القصف المدفعي وهدير الطائرات الحربية في أرجاء العاصمة، ويحاول جاهداً منع محاولات التسلل للقتال في داخل قلعته الأخيرة، هكذا انطوت دمشق على نفسها من خلال فصلها عن محيطها.

الريف الدمشقي..ثورة مستمرة:

لكن الريف الدمشقي، ورغم براميل الموت التي تلقى عليه، ورغم أن الطائرات الحربية لا تفارق سماءَه ناشرةً الموت والدمار في جميع أرجائه، يزيد من قدراته العسكرية؛ وإن سيطرة المكون العسكري على الريف تتسع في كل يوم، وكان التقدم في الأسابيع الأخيرة نوعياً؛ حيث تمت السيطرة على كتيبة الدفاع الجوي في البويضة وذلك بعد حصارها لأيام، وتم ضرب رتل من التعزيزات العسكرية الذي أرسله النظام ليفك الحصار عنها، ويجنبه وقوع كميات كبيرة من الأسلحة المتوسطة والثقيلة في يد عناصر الجيش الحر، كما تمت السيطرة على فوج النقل *274* ، ومقر قيادة لواء التأمين الإلكترونية في الغوطة الشرقية، وغيرها من المقرات والكتائب الدفاعية التابعة للنظام التي تسقط بشكل متتالي.

ومن الممكن أن يَظهَر أثر الأسلحة النوعية التي يغتنمها المقاتلون على طبيعة وسير المعركة مع قوات النظام في الفترة القريبة القادمة، وما سقوط قذائف على وزارة الخارجية والإعلام والنقل إلا مؤشر على تغيير قادم في سير المعركة، وعلى زيادة انحسار النظام في دمشق، لقد بات الشمال وقسم واسع من الشرق خارج سيطرة النظام، وإذا كان لا يزال يحتفظ ببعض المواقع العسكرية في هذه المناطق، فهي تسقط تباعاً بعد حصار طويل يدوم أحياناً أشهراً بحالها، ما يدل على ضعف النظام من جهة، وتقلص طموحاته في السيطرة الميدانية وفي مواجهة المكون العسكري المتمدد على الأرض، وأنه يسعى إلى تركيز قوته العسكرية في دمشق ووسط سورية، وتعزيز مواقعه الحالية للإبقاء على ورقة في يده في حال أجبر على التفاوض، إنها مرحلة تفكك الدولة و تقلص شرعية النظام، حيث تفك مناطق كاملة وأجزاء شاسعة من البلاد ارتباطها بالدولة، وتقيم مؤسساتها الثورية على أنقاضها، أما المناطق الكردية في الشمال الشرقي فباتت تتمتع بحكم ذاتي شبه تام، وهذا ما يجعل من الإمساك بالعاصمة دمشق مصدر الشرعية الوحيد الذي يتمتع به النظام.

تطورات دولية على هدير الثورة:

ذلك يستدعي من قبل النظام استخدام أعتى الأسلحة وأكثر أشكال الهمجية لإخماد الثورة، بدعم مباشر من الحليفين الروسي والصيني لإنقاذ مصالحهما المستجدة في سورية، والحليف الإيراني

أحمد والسلمية:

شارك أحمد بكل المظاهرات الطيارة في قلب دمشق، في حي الميدان وبرزة وكفرسوسة وركن الدين، وخطط للكثير من النشاطات السريعة، كتوزيع المناشير والكتابة على الجدران وغيرها؛ ولكن اشتداد همجية النظام، وتقطيعه لقلب العاصمة، جعله يفكر وخاصة بعد اعتقاله الأخير لأسبوعين متتالين بالانخراط في الجيش الحر؛ فهذا ما يفعله كثيرون من الشباب هذه الأيام، أحمد هذا دافع عن السلمية، واختلف مع خطيبته التي شاركته المظاهرات كلها، بخياره الجديد، فهناك احتمال أن يعود شهيداً، وهذا ما لا تتخيله، أما أحمد فلم يعد قادراً على تحمّل ما يشاهده من دمار يلحقه النظام في كافة المدن السورية، ولا بقادرٍ على تصوّر الأعداد الكبيرة للشهداء، ويقول دائماً: إذا لم ننخرط في العمل العسكري وتقاعس الآخرون عن ذلك، فإن هذا النظام سيهزمنا، وإن استطاع ذلك، لن يتورع عن مداهمة كل منازل السوريين الذي أبدوا استياءً من النظام، حتى إن لم يشاركوا بأي عمل جماعي ضده.

أحمد ودّع خطيبته وأسرته، وأصبح مقاتلاً في الكتائب، بعد أن كان مدافعاً عن السلمية.

مطالب ثورية اقتصادية:

لأننا نحلم بأن نبني معاً نظاماً جديداً يحمي مواطنيه من الظلم والفقر والعوز، ويحترم ويقدس العلم والعمل.

سنعمل معاً لبناء نظام يجعل الاقتصاد منتجاً، ويوفر فرص العمل للجميع، ودخولاً كافية لتغطية متطلبات الحياة.

نظامٍ يوفر الضمان الصحي المجاني للجميع، والتعليم المجاني بالكامل، نظامٍ يوفر للعمال في القطاع العام حق وواجب تطوير الإنتاج، ويضمن حقوق العمال في القطاع الخاص، من حق الرعاية الصحية، إلى حق الحصول على الإجازات المدفوعة، إلى تحديد ساعات العمل مع الحفاظ على دخل مرتفع.

هذه أحلامنا التي صارت مطالبنا، تجمعنا كسوريين.. بمقدورنا أن نحققها إن تكاتفنا معاً، وتغلبنا على ما يفرقنا...

فكما أننا صرنا بثورتنا العظيمة قوة جبارة تهز عرش أعتى الأنظمة وأشدها صلابة في المنطقة، فسنكون كذلك قوة جبارة منظمة، تحقق مطالبها لصالح جميع السوريين.

بالعربي الفصيح

نقاش غربي

عنجد مافي داعي نبعت الناتو على سورية، النظام عم يقوم بهالدور، يعني مدافع وهاون وتفجيرات وبراميل وقصف بالميغ، وكلو من جيبة الأغبياء الروس؛ يلي راح يخسروا سورية كسوق للسلاح وكنفوذ استراتيجي، وهيك بيضطر النظام الجاي ليثبت حكمو أنو يلجألنا وياخد قروض لإعادة الإعمار، ومنشترط عليه بقاء النمط الاقتصادي الريعي غير المنتج، حتى تضل سورية تابعة إلنا اقتصادياً.

هيك هيك الثورة قادرة على إسقاط النظام بلا دعمنا، بيصفي علينا نحضر البديل السياسي المرتهن إلنا حتى يصادق على مشاريع الإستثمار والقروض، ومنخليه يلتهي بالمحاصصة الطائفية ومراعاة تمثيل الأقليات ووو، كلو بناءً على طلباتنا؛ وإذا فاحت ريحة الفساد فيه بسبب المحاصصة والاقتتال على المناصب، منرجع منفككو ومنعيد تركيبو تحت اسم جديد، وهيك بس تسقّط الثورة النظام، منسلمو الحكم، وبيكون بإيدنا المرحلة الانتقالية ومنفرض سياسات اقتصادية على كيف كيوفنا.

ولازم ما ننسى من وقت للتاني، نتبكبك بتصريحاتنا على هالشعب العم ينباد، ونظهرلو تعاطفنا الإنساني، وإدانتنا الشديدة لكل الانتهاكات، وأنو كنا رح نتدخل تحت البند السابع لولا فيتو الروس والصينيين وولاد الـ...، وطبعاً رح نستغل حالة عدم تبلور وعي سياسي عند الشعب السوري وغياب أهداف واضحة للثورة عن حاجات الناس على كل الصعد، ونبلفو بالكلام العاطفي؛ بس لازم ننتبه دائماً أنو هاد الشعب عما يوعى سياسياً، وعما ينتبه يوم بعد يوم لمكائدنا، مشان هيك لازم نصعد لهجة البلف؛ ليش لأ؟! وكل الفضائيات الناطقة بالعربية على حسابنا، بتضخم اللي بدنا ياه وبتنقزم اللي بدنا ياه، ومن وقت للتاني بتعملا رشتين تأجيج حساسيات طائفية، ورشتين حكي بلا طعمة عن الحرب الأهلية اللي بدها تدخلات خارجية لإيقافها، وعن الحاجة لدعم " أصدقاء سورية" لإعادة الإعمار، وهيك بيكون سقط النظام وخربنا البلد وراح نحاول نحصد مكاسب الثورة، وآخر همنا أهداف ثورة الشعب السوري العمّا يموت ويضحي منشانا.

اليسار وتحديات المرحلة

إن الثورة الشعبية السورية، أمام مفترق طرق، في ظل تكالب الإمبريالية و بورجوازية الخليج الريعية، وما عزز المخاوف، ولادة كيان ما سمي بائتلاف المعارضة السورية، وهو التعبير السياسي المكثف عن مصالح و أجندات الدول الراعية له، ومن الملفت، تلقف بعض الناشطين و المعارضين لهذا الائتلاف والتهليل له دون تمحيص كاف و دراية بمكوناته وأهدافه والطريقة التي تمت من خلالها، هذه الولادة العرجاء لتجمع قوى ليبرالية وإسلامية، ولا يخفى على أحد، أن اختيار الشخصيات المعارضة، تم على أساس من المحاصصة الطائفية؛ ولكن السؤال المركزي الذي يدور في خلد أغلبية القوى، هو حول آلية إسقاط النظام سيما وأنه يتم تحت رعاية مشيخات البترودولار والسفراء الأجانب، وإلى أي مدى يمكن أن يتطابق ويتماهى مع أهداف الجماهير الثائرة، وسائر القوى اليسارية والديمقراطية، والتي وقفت منذ بداية اندلاع الثورة ضد الحلول التسووية والوسطية للإصلاحيين والآن ضد المبادرات الخارجية.

إن القوة الوحيدة التي تقع عليها مهمة قيادة الجمهور اليوم هي اليسار، لامتلاكه الرؤية الواضحة، الراديكالية الثورية واستناده لجدلية الواقع ومعطياته، إمكانياته و ممكناته، ليسارع بعدها بتقديم برامج عمل، تتواءم مع المرحلة التي وصلتها الثورة السورية، مدللاً على ديناميكيته الذهنية والواقعية واستقلالية خطه الوطني الثوري وتوحده بوعي كادحيه، وهذا من شأنه أن يرفعه إلى موقع القيادة الفعلية في الحراك والتصدي ضد كل من يعيق حركة الثورة.

و بالمقابل، تفرض التحديات عليه إقامة جبهة خالفية مع قوى تسير وفق مصالح الشعب وليس وفق مصالحها؛ قوىً يجمعها العداء للنيوليبرالية و رأس المال الاحتكاري، و بناءً على تحديد العدو، يستطيع اليسار أن يجتذب القوى السياسية والإيديولوجية والحركات الاجتماعية التي تناضل ضد النيوليبرالية؛ وإن نضال هذه القوى لا قيمة له، اذا لم تنحز للطبقات الشعبية التي تجمع في نضالها العدالة و الديمقراطية، وأما القوى التي تفصل بين السياسي والاجتماعي وتناضل من أجل قضايا الديموقراطية فقط، هي قوى تعمل لغير صالح الطبقات الشعبية وتخلق عقبات في وجه تسيس وعيها، وهنا تصبح الديمقراطية أداة تضليل، بينما هي جزء من أهداف الطبقات الشعبية.

و اليوم، إن الأغلبية الساحقة متخوفة من أن تكون القوى النيوليبرالية الإسلامية البديل الأكثر فظاظة للأنظمة الشعبوية المستبدة، ولا سيما أن خطابها اليوم يتواءم مع خطاب الغرب الإمبريالي القائم على تفتيت الدولة و المجتمع إلى المكونات ما قبل وطنية، وما يزيد من المخاوف ويعززها، طلب المساعدة الدائمة من المجتمع الدولي بالتدخل والدعم بالسلاح، ولا يُعرف إلى أي مدى يمكن أن يساعد المجتمع الدولي فيما بعد بإقامة دولة مدنية ديمقراطية! وذلك، إذا ما استمر الصراع وأخذ أشكالاً أخرى، أقلها الحرب الأهلية وعندها سيتم إرساء دولة هشة ضعيفة وعاجزة أمام الضغوط الخارجية، ولكنها، وهذا الجوهري بالنسبة للخارج، منفتحة على التجارة والكومبرادورية على أرضية الطائفية والإثنية والانفصال، وعندها تُفرّغ الديمقراطية من مضمونها ومن شأن ذلك أن يدفن أي تقدم اجتماعي وديمقراطي؛ وحينها ما معنى التداول السلمي للسلطة وحقوق الإنسان مع استمرار نهب الثروات، والنتيجة أنه يعاد إنتاج التبعية والإرتهان على قاعدة التفتيت والتقسيم.

إن النيوليبرالية، هي عدوة الديمقراطية الأولى لأنها تسقط العدالة والمساواة وتفرض نظامها السياسي والاقتصادي الخاصين بها.

وكل ما ذكر كفيلٌ بأن يدفع اليسار والمثقفين الثوريين إلى تحصين وعي الجمهور وحمايته من الانزلاقات، في ظل تلاعب النيوليبراليين بالوعي الشعبي، ولا يمكن التقليل من خطر ذلك؛ ويمكن لليسار أن يكون العقل الموجه للقوة الثورية من خلال العمل من داخلها.

الذي يعتقد أنه يدافع عن طهران في دمشق، بل إن المغزى الحقيقي لقتال النظام السوري اليوم هو خدمة تلك المصالح الإمبريالية بشكل مباشر، فالثورة تدمر أحلام النظام وأطماع حلفائه، وتجبرهم على مسخ هذه الأحلام وصولاً إلى تلاشيها تماماً، ولذلك تخسر هذه التحالفات باستمرار، بينما يتقدم رصيد الغرب بصراعه مع ذلك المحور بسبب تأييده المزعوم لقوى الثورة، وها هو يلتقط ذلك التقدم ضاغطاً على المعارضة السياسية التي تبتغي استبدال سلطة بسلطة، ودافعاً بها لتشكيل ائتلاف وطني؛ وتعلن بعض الدول الامبريالية مباشرة الاعتراف بالائتلاف، لأنها تعرف حجم تقدم الثورة وتخشى منها في ذات الوقت، وتحاول منذ الآن مصادرتها والتحكم بالسلطة البديلة عبر هذا الائتلاف، وعبر الحكومة التي سيشكلها لاحقاً، من أجل مكاسب سياسية لها في سورية ومن أجل مشاريع اقتصادية بدأ الائتلاف يعلن عنها منذ الآن، ويتبنى بوضوح صريح ودون موارية اقتصاد السوق الحر، ويعمل على استدعاء التمويل الخارجي، وإذا كان الهدف المعلن من أجل ذلك هو الإعمار والنهوض الاقتصادي، فإن النتيجة ستكون إنهاء دور الدولة وتسليم سورية إلى شركات كبرى ولمصلحة بعض التجار النافذين، والذين سيكرسون لنا اقتصاداً يخدم مصالحهم، ولا يخدم مصلحة الأكثرية المفقرة، التي تتقدم صفوف الثورة اليوم، وتقاتل من أجل الحرية الشاملة، ومن أجل مصالحها الحيوية في اقتصاد منتج يؤمن فرص العمل والصحة والتعليم، ويدفع عن مواطني سوريا أيام العوز والحرمان التي عاشوها وخبروها جيداً.

وهكذا جاء تعيين الشيخ معاذ الخطيب وبعض تجار دمشق وحلب في قيادة الائتلاف ضمن هذا الإطار، والذي يقدم ضمانات للغرب بأن مصالحهم، بالمعنى الاقتصادي، مضمونة جيداً بانتظار أن تدق ساعة التفاوض على المرحلة الانتقالية مع النظام، وحتى ذلك الحين ستستمر الدول الامبريالية بتقديم الوعود المنافقة للثورة بمساندتها ودعمها، وسيستمر الائتلاف في المراهنة على ما راهن عليه سلفه الفاشل.

الثورة بمرحلة متقدمة، والتكالب الإمبريالي على أشدّه لتطويقها، وهو يحقق مصالحه تلك من خلال أداته السياسية القوية الآن، ونقصد الائتلاف الجديد، التي فشلت حتى الآن في تأمين أي دعم حقيقي، لذلك جاء تأييده الشعبي انطلاقاً من تأمين دعم السلاح النوعي والإغاثة والمال، وهي ما لا مصلحة للدول الإمبريالية بإعطائها إلا وفقاً لشروطها، ومنها تخضيع وضبط قيادة الثورة الداخلية بعد أن تم التحكّم بالائتلاف، ولذلك تتصاعد محاولات توحيد القيادات العسكرية والسياسية الداخلية بغية تحقيق ضبط كامل لنظام الدولة القادم، وإقامة صلات متينة وكاملة مع تلك الدول.

الثورة التي ما تنفك تفاجئ العالم، أصبحت معنية، بحالتها الراهنة، في تشكيل قيادة داخلية لها، باستقلال كامل عن الائتلاف الوليد، ومعنية بتقديم رؤيتها لشكل النظام السياسي والاقتصادي القادم، فالسوريون ينظرون إليها الآن كسلطة قادمة، ويعلمون أن النظام ساقط لا محالة، ولكنهم يخشون من نقل سورية من محور روسي إيراني إلى محور فرنسي أمريكي تركي، ومن سلطة قامعة وناهبة وتمارس ممارسات طائفية إلى سلطة جديدة ناهبة ولديها ممارسات طائفية ومرتبطة بأجندات خارجية، هذه القضايا يخشاها الشعب الموالي والثائر على السواء؛ وإن كان الثائر لا يهتم بها، لثقته بنفسه، ولبراغماتيته التي تمتع بها كل أشهر الثورة؛ حيث يعطي الدعم والتمثيل لتيار ثم يسحبه، وهذا ربما يكون من سمات الثورة الشعبية العفوية.

ثورتنا هذه أصبحت هي من يتحكم بقواعد الصراع، وهي من سيحسمه قريباً، وبعد كل التقدم، ولا سيما في الريف الدمشقي وفي قلب دمشق، فإن قيادة سياسية وعسكرية متلازمة ومعنية بشؤون الثورة والمجتمع والاقتصاد ونظام الحكم القادم، هي الضرورة السياسية الحالية، وكل تقصير في تحقيق هذه المهمة أو تأجيلها، ربما يفسح المجال لمن تُعِدُّه تلك الإمبرياليات، لقطف ثمار تضحياتها، ومصادرته لصالح سورية جديدة/ قديمة، تتكرس فيها ظواهر الإفقار والنهب والتبعية، وربما أشكال جديدة من الصراعات ذات الطابع الأهلي والقومي والديني، ما ينقذنا من كل ذلك، ومن كل ما تعمل على تحقيقه جماعات متطرفة، وعلى ضوء غياب رؤية سياسة لدى المعارضة، هي بالضبط تلك القيادة وذلك البرنامج المتكامل والواضح.

الأكراد في الثورة السورية

اشترك الأكراد بالثورة ككل السوريين، حيث أن لديهم كل الأسباب لذلك. فقد عانوا التهميش والاستبعاد على اختلاف أشكاله، إضافة إلى الانتهاكات القومية، التي رافقت الأكراد من ستينات القرن السابق. لكل ذلك امتدت الثورة منذ انطلاقتها إلى مناطق الأكراد وتوسعت فيها. إلا أن الأكراد الذين كانت معاناتهم قديمة وتجددت في عام انتفاضتهم سنة 2004، لم يشعروا بتضامن إخوتهم العرب فيها، فكان دخول القوى السياسية الكردية بالثورة متحفظاً وهادئاً وبقي كذلك. ولكن الشباب الكردي دخل فيها ككل الشباب السوري. الثورة السورية إذن شعبية المنشأ لدى كافة السوريين عرباً وكرداً.

النظام لم يبادر إلى استعداء الأكراد بشكل همجي كما فعل مع بقية المناطق الثائرة، وبالمثل لم يمارس القمع ذاته على المناطق التي يقطنها غالبية من الأقليات الدينية، محاولاً أن يصبغ الثورة صبغة إسلامية سنية. ولكنه وحالما يشتد عود المظاهرات في المناطق الثائرة عربية وغير عربية، يعمل على تصعيد قمعه. كما يفعل مع باقي المناطق الثائرة، وبالتالي بقي قمع النظام للكرد هادئاً، وبحسبة بسيطة لعدد الشهداء والمعتقلين من الكرد سنجد الفارق واضحاً. ولكن ذلك لا يقلل من المشاركة في المناطق الكردية في الثورة، ولا سيما عفرين ورأس العين وعامودا والقامشلي، وبعكس ذلك يحدث في حلب ودمشق، وكأن هناك غياباً شبه كامل للمشاركة إلا من قبل بعض الناشطين السياسيين.

القصف الذي تعرضت له محافظة الحسكة ورأس العين، وارتفاع عدد الشهداء فيهما، والدمار الذي حل بهما، هو جزء من سياسة النظام الفعلية تجاه كل المدن السورية، وهو بمثابة تحذير أمني لبقية الأكراد أن مصيراً دموياً سيواجه كافة المناطق التي يتواجدون فيها إن صعدوا من ثورتهم ضد النظام، وغيروا من قواعد اللعبة المتوافق عليها، التي تقول بسيطرة القوى الكردية على تلك المناطق وانحسار قوات السلطة، شريطة عدم إعلان تحريرها من قبلهم وعدم تصعيد الثورة ضد النظام.

لا يمكن أن نعزو السبب في قصف النظام للحسكة ورأس العين، بأنه دخول كتائب من الجيش الحر إليها.

فلو كان الأمر كذلك لعملت السلطة على تسليح القوى الكردية بطرق متعددة وإلتوائية، لمواجهة ذلك القصف. ولذلك علينا البحث عن أسباب أعمق تتعلق بشعور النظام بخطر الانفلات الكامل في تلك المناطق، ومحاولته إعادة السيطرة عليها. إن تعميم بروباغندا إعلامية تؤكد أن ذلك القصف هو بسبب دخول الجيش الحر يخلق عداء بين القوى الكردية العسكرية والجيش الحر وتعميق الشقاق بين العرب والكرد. وقد يتطور إلى اشتباكات يستفيد منها النظام، فيظهر الثورة وكأنها لن تنصف الأكراد، ويؤدي إلى تصعيد التوتر بين العرب والكرد كعداوات قومية وأهلية.

ثورتنا ليست بلا مشكلات، والمعارضات السورية العربية والكردية عمقت تلك المشكلات دون أن تساهم في حل أي منها. ولكن خطر الصراع الكردي العربي ولا سيما في منطق الحسكة ورأس العين هو خطر حقيقي، ويتطلب من قوى وكتائب الجيش الحر العربية التنسيق مع الأكراد في تلك المناطق لدى الدخول إليها، وعقد توافقات بين تلك المجموعات، ومحاصرة أية خلافات قد يستفيد منها النظام في إحداث صراع مسلح وسياسي بين كل تشكيلات الثورة العربية والكردية.

إن إعلان موقف صريح وواضح بأن الأكراد هم جزء من الشعب السوري كما العرب، وكما بقية الأقليات القومية، وأن لهم حقوقاً متساوية وفقاً لمبدأ المواطنة، وحقوقاً ثقافية واجتماعية، وأن ملف الحرمان من الجنسية ومشكلات نزع الأراضي سيتم التحقيق فيها حالما يسقط النظام، هي قضايا تعمق الثقة بين السوريين، ومن الضروري الاعتراف بها دون تلكؤ.

إن أية نزعات قومية متطرفة في سورية من الكرد أو العرب، سوف تفيد النظام، وبالتالي هناك كرد لهم حقوق ثقافية واجتماعية وهناك عرب لهم الحقوق عينها، وهناك مبدأ المواطنة للجميع، وما يشدّ أزر العلاقات بين كافة قوميات سورية، هو توحيد العمل الثوري ضد النظام لإسقاطه والبدء بتشكيل الدولة المنصفة لكل السوريين.

شتاء الفاشية الأخير

يتوسع الخيار العسكري للإنتفاضة، بأثر من جنون قمعي وتدميري بات المخرج الوحيد لأزمة الطغمة العسكرية ومشروعها، التي لم تعد تكترث بأي مبادرة سياسية، واضعة خفيف كلامها عن الحوار وملحقاته في القاطرة الأخيرة لمشروع حربي يراوح مكانه ويأكل نفسه، ويعجز عن تحقيق أي تقدم، يستمد قوته، لا من ذاته الأمارة بالتخاذل التاريخي، بل من حلفاء يمدون بدنه المعطوب بمصول إسعافية تمكنه من تأجيل موته المحتوم، يفقد كل يوم الجغرافيا، التي لم يعمل على مهادنتها باتفاقية لوقف لإطلاق النار كما فعل قبلاً 1974 مع العدو الوطني النائم من حينها على الحرير ووسائد ريش النعام، ويتبين كل يوم أن ثور الطغمة العسكرية لا يريد أن يموت وحده، ويعمل على جر المجتمع معه إلى الهاوية، حيث العدم الفاشي الأسود يتراءى له مخرجاً.

تتوسع عمليات الجيش الحر أفقياً في أرياف الرقة الشمالية وتتمدد على الطريق الذي يصلها بحلب في حاجز بلدة دبسي عفنان الكبير والمحمي، وتنتقل إلى داخل مدينة الطبقة وفق آلية القاعدة العسكرية المتحركة، حيث تنفذ عمليتها وتغادر المكان بسرعة، ولا تهدأ نقاط التماس في حرب استنزاف مفتوحة على خيارات التوسع والتقدم في المواقع الحربية في مدينة حلب وريفها وأرياف إدلب وحماة واللاذقية، وتطلب الطغمة العسكرية من محاربيها المحاصرين تدبر أمر أوضاعهم تأكيداً لعجزها عن إمدادهم في العتاد والمؤونة والعمل على فك الحصار، مكتفية بالهجمات القاتلة للطيران الأعمى على بيوت الفلاحين ومزارعهم ووسائل إنتاجهم وأرزاقهم، حارقة أخضر الحياة ويابسها، جاهدة لفك العلاقة بين كتائب الجيش الحر وحاضنته الشعبية، متجاهلة عن عمد أن شبان الجيش الحر هم أحفاد وأبناء الفلاحين المقصوفين، وليسوا جماعة تسربت من أدغال الجغرافيا البشرية.

ولا توفر طريقة في إيقاع الأذى وتعرية الشعب المشرد أمام وقائع تجترحها من الذاكرة الفاشية العميقة، فتكلف قطعان الشبيحة بنهب مستودعات الهلال الأحمر في حي حلب الجديدة وتفريغها على آخرها، وهي المخصصة لإمداد النازحين من أحياء وأرياف المدينة وحرقها فارغة بعد ذلك، في محاولة لقطع خيط الأمل الرفيع في إعادة ملئها مرة أخرى، ولا تتأخر في اعتقال مجموعة من الناشطين من مبادرة بلد في المدينة عينها، الذين يقدمون خدمات الإغاثة والإعاشة المحدودتين للعائلات المنكوبة، يبقى الشعب وحيداً وهو يواجه أتاوة الفاشية والشتاء المنهكتين، حيث الأكلاف العالية للمعيشة، يتكفل بها جنون الأسعار الصاعدة وسيطرة الاحتكار وتجار الحروب على الأسواق ومتطلباتها، تزيدها في الشتاء التدفئة مشقة وعذاباً، حيث يباع ليتر المازوت بين 100- 125 ليرة سورية ويحتاج منزل صغير المساحة بين 5 إلى 7 ليتر لتدفئته، وعبوة الغاز بين 2200-2000 ليرة سورية، ويزيدها عناء توفير الألبسة الشتوية الثقيلة للنازحين بثيابهم الصيفية، ونقص بات ملموساً في المواد الغذائية والأدوية، وعودة سعر الدولار إلى الإرتفاع بعد مرحلة من الإستقرار على سعر صرف 73 مقابل الليرة السورية ليرتفع في الأسبوعين الأخيرين إلى 90 مقابل الليرة السورية.

كل هذا في غياب مصدر للدخل، يَظهر في واحدة من أسبابه كأثر لعزوف البورجوازية عن الإستثمار، وإخراج رأسمالها من دورة العملية الإنتاجية، وتوقف قطاعات كبيرة من المنشآت الصناعية عن العمل بسبب التدمير المتعمد والحصار وعدم توفر المواد الأولية ومستلزمات إكمال العملية الإنتاجية من مواد مستوردة، ليتسرب جيش من العاطلين عن العمل إلى الشوارع، بعد أن أغلقت في وجهه كل سبل توفير العيش البسيط لأسرته وإدامته، وبعضه يغادر إلى الأراضي التركية طالباً المأوى في مخيمات النازحين، وفرصةَ العمل التي توفرها الأعمال الزراعية اليدوية في جني القطن والزيتون.

تتبدد كل يوم عند القوى الشعبية أوهام النجاة، دون المشاركة الفاعلة بالكفاح ضد الفاشية، وهو ما ينبغي أن تعزِّزه وتُصلِّبَ خياره قوى الثورة، وتنير بعض ظلمته، لا أن تتسول مخارج الحلول من غياهب الزمن الرجعي العربي وسياساته، التي تأخذ الانتفاضة وتضحياتها البطولية إلى مقبرتها، كذلك الإغلاق على التوصيات والمقترحات الأوامرية الفائضة عن حاجة الإمبريالية، وهي بالكاد تداري أزمتها المتجددة، وتناور للخروج منها، مسار الإنتفاضة تحقق في شروطه الخاصة، وليس غير تجاوز عثراته لإبصار نجاحه وتكريس يقينه الثوري بديلاً.